الأمم المتحدة
E/AC.51/2025/L.4/Add.14
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: Limited
12 June 2025
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

نيويورك، 12 أيار/مايو–13 حزيران/يونيه 2025

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار **تشوفو مونغو** (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

(البند 3 (أ))

البرنامج 13
المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

1 - في الجلسة الخامسة المعقودة في 14 أيار/مايو 2025، نظرت اللجنة في البرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي في عام 2024 (A/80/6 (Sect. 16)).

المناقشة

2 - أعربت الوفود عن تقديرها لعرض الخطة البرنامجية لعام 2026. وأعربت عدة وفود عن تأييدها فيما يتعلق بأهمية عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

3 - وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أنه يمكن التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية على نحو أفضل من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة وتبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون بين أجهزة إنفاذ القانون.

200625 180625 25-08288 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

4 - وأقرّ أحد الوفود بأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي أشمل اتفاقية عالمية بشأن الفساد. ورحب وفد آخر باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة السيبرانية.

5 - وساق أحد الوفود مثالاً على التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء، مع الإشارة إلى تحديات مختلفة حسب مكان وجودها على طول سلاسل التهريب.

6 - ونوقش مثال على البيانات المقدمة في تقرير المخدرات العالمي التي تشكل أساساً للسياسات المتعلقة بالمخدرات والقائمة على الأدلة.

7 - ورحب أحد الوفود بإدماج المنظور الجنساني في عمل المكتب. ورحب وفد آخر بإشراك المجتمع المدني والاهتمام بالفئات الضعيفة، أي الشباب والنساء والسجناء والأشخاص ذوو الإعاقة.

8 - وأعاد أحد الوفود التأكيد على موقف بلده بأنه ينبغي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يركز على ولايته الأساسية المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وغيرها من الالتزامات السياساتية غير الملزمة بشأن مكافحة المخدرات، والجريمة، والفساد.

9 - وشدد أحد الوفود على دعم بلده لتنفيذ مهام المراقبة التي تضطلع بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وأكد على أهمية عدم انقطاع عقد اجتماعات الهيئة وإجراء بعثاتها.

10 - وأُعرب عن القلق إزاء عدم معالجة مسألة ازدواجية العمل في عمليات مكافحة الإرهاب بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب مكافحة الإرهاب، التي تتعارض مع مبدأ كفاءة استخدام الموارد في ظل أزمة السيولة المستمرة.

11 - ومع أن المسائل المتعلقة بأجزاء البرنامج التي تتناول الموارد لا تدخل ضمن ولاية لجنة البرنامج والتنسيق، فقد أُعرب عن رأي مفاده أنه نظرا للقيود المتعلقة بالسيولة، ينبغي ضمان التحديد الفعال للأولويات وتحقيق كفاءة الإنفاق حتى تصل الموارد الشحيحة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وطلب الوفد نفسه كذلك معلومات عن مبادرة الأمم المتحدة 80 وإصلاحاتها. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أنه ينبغي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يعتمد بشكل أكبر على زيادة موارد الميزانية العادية ويقلل اعتماده على التمويل من خارج الميزانية.

12 - وشددت عدة وفود على أن الدعم المقدم لسياسة مكافحة المخدرات ينبغي أن يكون كليا وشاملا وقائما على الأدلة. وأعرب عن توقع أن تعكس الخطة البرنامجية النهج الشمولي.

13 - وسلطت عدة وفود الضوء على الأثر السلبي التي تحدثه الجريمة المنظمة عبر الوطنية في بلدانها من خلال تقويض السلام والأمن.

14 - وأثيرت مسألة الجزاءات التي فُرضت على بلد وأعاقت جهوده في التعامل مع مشكلة تهريب المخدرات. ودعا الوفد نفسه إلى الاعتراف بعقبة الجزاءات في البرنامج 13.

15 - وتم الاحتجاج على تسييس جهود مكافحة المخدرات ومن أجل المسؤولية المشتركة المنصوص عليها في المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات.

16 - وأُثيرت أهمية موافقات الأطراف في معاهدات مكافحة المخدرات على مراقبة سلائف المخدرات الاصطناعية وغيرها من المواد من خلال التصويت في لجنة المخدرات. وذكر الوفد نفسه أن بلده سيعارض أي مبادرات من شأنها تغيير دور اللجنة باعتبارها الهيئة الوحيدة التي تقوم باستعراضات وتضع توصيات لتعزيز الإطار العالمي لمراقبة المخدرات.

17 - وشدد أحد الوفود على أهمية ضمان أن تكون جهود مكافحة الجريمة المنظمة والفساد والإرهاب ممتثلة تماماً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

18 - وأُثيرت أهمية التعاون الدولي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 16 منها.

19 - وأُعرِب عن الأمل في أن يتيح اعتماد ميثاق المستقبل فرصة إضافية لتعزيز اتباع نهج أكثر تعاونا وشمولا في التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

20 - وأفيد بتوقع زيادة تركيز المكتب على ركيزة التنمية لمساعدة البلدان النامية على تعزيز بناء القدرات وتحسين التمثيل الجغرافي العادل لموظفيه الدوليين.

21 - وأثارت عدة وفود مسألة استخدام المقاييس والأهداف التي تساعد على تتبع النتائج بشكل أفضل، على سبيل المثال من خلال قياس النواتج بدلاً من النتائج. وأدلِي بملاحظة بشأن أهمية إظهار النتائج التي لم يتم تحقيقها.

22 - واستُفسر عن الكيفية التي تعكس بها الخطة البرنامجية أهمية العمل الميداني.

23 - واستُفسر عن قدرة المكتب على دعم الدول الأعضاء في التصدي للتهديدات المتعلقة بالجرائم السيبرانية من خلال الشراكات مع القطاع الخاص.

24 - وأعرِب عن القلق بشأن الانتهاكات المتكررة لمبدأ تعدد اللغات بسبب أزمة السيولة.

25 - وفيما يتعلق بالفقرة 16-16، ضمن البرنامج الفرعي 1، مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، رحّب أحد الوفود بتسليط الضوء على أهمية مكافحة الجريمة المنظمة عبر سلاسل القيمة.

26 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، الأخذ بنهج شامل ومتوازن لمواجهة مشكلة المخدِّرات العالمية، أُعرب عن القلق إزاء غياب نهج شامل، يتجلى في غياب عنصر لإنفاذ القانون والتركيز فقط على مشكلة المخدرات العالمية باعتبارها مشكلة صحة عامة.

27 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2 أيضا، أُثني على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإيلائه الاهتمام في الخطة البرنامجية لمسألة الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة وخفض الطلب والعرض.

28 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 3، مكافحة الفساد، لاحظ أحد الوفود أنه أقل تفصيلا بكثير مقارنة بالبرامج الفرعية الأخرى. واستفسر الوفد نفسه عن الكيفية التي يمكن بها زيادة توضيح عمل البرنامج الفرعي للدول الأعضاء.

29 - وفيما يتعلق بالفقرة 16-72، بشأن النتيجة التي سُلط عليها الضوء في إطار البرنامج الفرعي 5، العدالة، أثنى أحد الوفود على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعقده مشاورات إقليمية للخبراء وأصحاب المصلحة بشأن قتل الإناث في جنوب أفريقيا، واستفسر عما إذا كانت هناك مشاورات إقليمية أخرى مقرر عقدها في المستقبل.

30 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 من البرنامج الفرعي 5، استفسر أحد الوفود عن كيفية قياس إدماج حقوق الإنسان في منع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية وعن الكيفية سيجري بها تحقيق النتيجة المقررة لعام 2025 المتمثلة في 30 دولة عضوا.

31 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 9، العنصر 1، توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ومؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أعرب أحد الوفود عن خيبة أمله إزاء إلغاء اجتماعات الهيئات الفرعية المعنية بالمخدرات في عام 2024 بسبب أزمة السيولة. وأعرب الوفد نفسه عن ثقته في أن تلك المناسبات ستُنظم كلها في عامي 2025 و 2026.

32 - وفيما يتعلق بالنتيجة 2 من البرنامج الفرعي 9، العنصر 2، توفير خدمات الأمانة والدعم الفني للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، طُلبت معلومات عن التعاون مع القطاع الخاص لمنع الاتجار بالمؤثرات الأفيونية الاصطناعية وتسويقها.

الاستنتاجات والتوصيات

33 - **أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تمشيا مع قرار الجمعية 247/79، في الخطة البرنامجية للبرنامج 13، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثمانين للجمعية.**